

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تُعالج قضايا وإشكاليات راهنة



المركز الإستشاري
للدراستات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة
تُعنى بحقلي الأبحاث
والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاقتصادية والاجتماعية
وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات
العالمية المؤثرة.

إعداد:

د. نجلاء مكاوي

أكاديمية وكاتبة مصرية

صادر عن:

المركز الاستشاري
للدراستات والتوثيق.

تاريخ النشر:

تموز ٢٠١٥

الموافق رمضان ١٤٣٦.

العدد: السادس.

القياس: ٢٩x٢١ سم.

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

التكامل الإقليمي وتفكيك التبعية: تجربة أميركا اللاتينية

مقدمة

تتناول هذه الدراسة عملية التكامل الإقليمي بين دول أميركا اللاتينية كمشروع قيد التنفيذ، يختلف في ما يطرحه من نموذج عن الكيانات المُجسّدة لإقليمية الليبرالية الجديدة، «المفتوحة»، والتي تعد إطاراً نشأت فيه المنظمات الإقليمية التي عبّرت عن طبيعة التغيّرات في النظام العالمي الجديد، وأضحى التكامل الإقليمي فيها مُعدّاً للاندماج في نظام عالمي واسع تسعى القوى المسيطرة عليه إلى عوامة العالم وذلك لضمان مصالحها واستقرار هيمنتها. أما المشروع اللاتيني القائم فيقدم مفهوماً مختلفاً للإقليمية، في محاولة جادة لإخراج الدول اللاتينية من أزمة النموذج النيولبرالي، وخلق نموذج جديد، يُؤمن الاستقلالية وينطلق من رؤية كلية للتغيير تركز على ضرورات ومقتضيات بناء بديل مختلف في بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عانت أميركا اللاتينية، مثل بقية دول العالم الثالث من نموذج الليبرالية الجديدة وإقليميته المفتوحة التي رسخت حالة التبعية والتخلف، وتسعى إلى دمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، دون مراعاة مستوى تطور بنيات تلك الدول الاقتصادية والمؤسسية، ودفعها لعمليات اندماج واسعة إقليمية ودولية مع دول تمتلك كل مقومات حسم التنافس في أسواق مفتوحة وواسعة لصالحها، ما يعرّض اقتصادات الدول النامية لمخاطر الدخول في عملية منافسة غير متكافئة على المستويات كافة. فضلاً عن أن مثل هذا الدمج يلزم الدول الأصغر بقواعد ومعايير وضعتها الدول الأكبر

Tel: 01/836610 – 03/833438

E-mail: dirasat@dirasat.net

Fax: 01/836611 www.dirasat.net

P. O. Box: 24/47 Beirut – Lebanon

عبر المؤسسات الدولية الخاضعة لسيطرتها والتي تخدم مصالحها، ما يقلص مساحة التحرك الحر أمام الدول الأصغر لوضع سياساتها الوطنية، التي تلبى حاجات شعوبها وتستجيب لمصالحها الخاصة، ويؤدي إلى بقاء تلك الدول في وضعية التابع.

في هذا السياق تبدى أهمية دراسة تجربة أميركا اللاتينية على صعيد الاندماج الإقليمي في إطار نموذج تنموي مستقل، مدعوم بأواصر الجغرافيا واللغة والتاريخ والأصول المشتركة. يأتي ذلك في سياق محاولات دول القارة التخلص من التبعية عبر نمط للأقلمة فرضته طبيعة النظام الدولي، ومعاناة تلك الدول من هيمنة ونفوذ القوة الشمالية. ثم جاءت إقليمية الليبرالية الجديدة ورسخت تبعية تلك الدول واقتصاداتها للقوة الشمالية، وتزامن ذلك مع نمو بطيء للديمقراطية الليبرالية، بعد انتهاء حقبة الحكم العسكري. وقد نتجت عن ذلك خبرات متراكمة للحركات الاجتماعية التي قادت عملية التحول الديمقراطي، ودُفعت بأزمات وكوارث الليبرالية الجديدة، وانتهت تلك الحقبة بصعود قوى جديدة بأيديولوجية جديدة.

واكبت هذا الصعود بداية مرحلة جديدة من تفكيك تبعية دول جنوب أميركا للشمال، عبر محاولات بناء نموذج جديد للتنمية غير الموجهة بآليات السوق يُمكنها من امتلاك السيطرة على وضع سياساتها الاقتصادية وتلبية حاجات مجتمعاتها كهدف رئيس، ويُخلصها من كل العوامل التي أدت إلى هشاشة بنيتها الاقتصادية، ويسمح بامتلاك القدرة على تطوير هياكل إنتاج تتوافق مع حاجات السكان، وتتكامل قطاعاتها في السياق الإقليمي، لا مع هياكل إنتاج دول المركز الرأسمالي الذي يحرم اقتصادياتها من فرص التنمية الذاتية، ويحصرها في وضعية متدنية في هيكل العمل الدولي؛ لتقوم بالدور المنوط بها في تنفيذ استراتيجيات القوى الكبرى ولتحقيق مصالحها.

نموذج التكامل الإقليمي الذي تتناوله الدراسة، والقائم حالياً في أميركا اللاتينية، وهو إقليمية ما بعد الليبرالية الجديدة، نشأ في ظرف زمني وموضوعي مختلف عن النموذجين السابقين له، النموذج القديم الذي قام على التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات، وعلى تخصيص الموارد، والاعتماد على التخطيط، والقرارات السياسية، والجهود الحكومية، وارتبط بظرف زمني مختلف هو «الحرب الباردة»، والنموذج الآخر هو الذي حلّ مكان الأول في الثمانينيات، في سياق فرض الليبرالية الجديدة وأيديولوجية السوق وأجندته، وقام على التوجه نحو التصدير، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق، وبدفع القطاع الخاص، وكانت أهم صوره المؤسسية «السوق المشتركة للجنوب، ميركوسور»، ١٩٩١، و«رابطة الدول الكاريبية ACS» ١٩٩٤، و«اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية»، أو «نافتا» NAFTA ١٩٩٤، مع تجديد روابط وتكتلات قديمة مثل «السوق المشتركة لدول أميركا الوسطى»، و«وحلف الأنديز»، الذي أصبح «مجموعة دول الأنديز» CAN. كما عبّرت عنه محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لأقلمة نصف الكرة الغربي تحت رعايتها من خلال مساعيها لتشكيل «منطقة التجارة الحرة للأميركيتين، فتا».

ترصد الدراسة عملية الانتقال إلى إقليمية ما بعد الليبرالية الجديدة، ومرتكزات تلك الإقليمية، وأهدافها، والكيانات المعبرة عنها، وحجم ومدى تناقضاتها، ومراحل تعثرها ومسبباتها، ففي أميركا اللاتينية اليوم أكثر من كيان تكتلي أنشئ في سياق عملية الأقلمة ما بعد الليبرالية الجديدة، فهناك «البديل البوليفاري ألبا» الذي

يقوم على أرضية اشتراكية، ويهدف إلى تنمية ذاتية مستقلة، ويشدد على الجوانب السياسية والاجتماعية في عملية التكامل، وينتهج السياسات الأكثر راديكالية في مواجهة الرأسمالية وقواها، وخاصة الولايات المتحدة. وهناك أيضاً «السوق المشتركة للجنوب، ميركوسور»، التي دخلت في إطار المشروع الإقليمي البديل وأصبحت جزءاً منه، بعد تغيير حكومات الدول المكونة لها، ما بين يسار ويسار وسط، في العقد الفائت، وإن كانت بعض تلك الدول لا تزال تطبق سياسات ليبرالية، وضمت رسمياً أيضاً دولاً من «ألبا»، مثل فنزويلا من أجل توسيع نطاق السوق المشتركة الجنوبية.

وعلى صعيد آخر تأسس كيان إقليمي يمثل أهم التجليات المؤسسية لعملية التكامل الإقليمي الحالية القائمة على ركائز مختلفة عن إقليمية واشنطن، ويعبر عن الاستراتيجية البديلة للتنمية والإقليمية، وهو «اتحاد دول أميركا الجنوبية أوناسور».

في المقابل، لا تزال الإقليمية المفتوحة موجودة، لا بل جددت دماءها، وتحاول التماسك عبر تأسيس كيانات مناهضة للكيانات السابق ذكرها، ما يعني أن ثمة استراتيجية أخرى تأخذ مساحة لا يستهان بها في الحقل الإقليمي كاستراتيجية منافسة تعتمد الأسواق المفتوحة، لا سيما تجاه أميركا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، اعتمدها دول لاتينية تنتهج سياسات تحرير التجارة ووقعت اتفاقيات بشأنها مع الشمال، وهي الدول الأكثر ارتباطاً بالفضاء السياسي والاقتصادي والجغرافي الأميركي الشمالي (بيرو، كولومبيا، المكسيك، ودول أميركا الوسطى^(١)).

ثم كان الإطار المؤسسي الأهم في تجسيده بعث إقليمية الليبرالية الجديدة، وهو «تحالف المحيط الهادئ»، الذي اعتمد أهدافها، ويسعى لتمديدها، ومواجهة مشروعات التكامل الحالية المناهضة لتلك الإقليمية. لذا فإن ثمة انقساماً في الحقل الإقليمي اللاتيني، وصراعاً، وفي الحد الأدنى تنافساً، بين استراتيجيتين للتكامل، تناهض كل منهما الأخرى، لكن الأخطر هو الانقسام داخل المعسكر الذي تكوّن من أجل خلق بديل لليبرالية الجديدة، برغم نجاحه الجزئي الذي يتجلى في كثير من الأطر المؤسسية، ومساحة التوافق العريضة حول الأهداف.

أولاً. الإقليمية الفتوحة و«توانس واشنطن»

بين محاولات اندماج، اقتصادي في جوهره، بين الدول اللاتينية، شكلت «الحرب الباردة» أهم روافعها في مواجهة الولايات المتحدة ونفوذها التاريخي في أميركا اللاتينية، ومحاولات أخرى للتكامل تتماشى مع تغير النظام العالمي، في سياق ما عرف بالمجتمعات المعولمة، والعالم الذي تسيطر عليه منظمة التجارة العالمية، ترسخت قواعد جديدة لفكر جديد تجذر بين شعوب تلك البلاد، ومضى في طريق التفعيل الناعم الذي تبلور في شكل حركات اجتماعية، كوّن نموّها موجة من التغييرات السياسية والاجتماعية انعكست بدورها في تغيير اقتصادي شمل بعض الدول اللاتينية.

١- وقعت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى والدومينيكان (DR-CAFTA) بين الولايات المتحدة وخمس دول من أميركا الوسطى (كوستاريكا، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، غواتيمالا) والدومينيكان في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وهذه الدول هي ثالث أكبر سوق للصادرات الأميركية بعد المكسيك والبرازيل.

شهد الانتقال التدريجي، من الحكم العسكري، الذي رزحت تحته الشعوب اللاتينية عقوداً، إلى الديمقراطية تجارب منقوصة وأخرى فاشلة للتكامل الإقليمي، عبّرت في جوهرها عن المحاولات الحثيثة لإبقاء تلك المنطقة إحدى ساحات النفوذ للقوى التي تعارض نفوذها مع أي محاولات للتغيير.

إذا عرّفنا الإقليمية بأنها مشروع تقوده دولة أو عدة دول لإعادة تنظيم فضاء إقليمي معين، ويستلزم وجود خطوط اقتصادية وسياسية محددة وواضحة ومحل توافق؛ فإن المشروع الإقليمي اللاتيني الذي لا يزال قيد الإنشاء، يمكن أن يتمدد نحو عملية التكامل وتتابعها في مستويات مختلفة من العمق، كذلك يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة من التعاون أقل عمقاً، وينحصر في مجموعة من الترتيبات والاتفاقات بين دول أو مؤسسات إقليمية، وكذلك يمكن أن يتمحور المشروع الإقليمي حول تبادل المنفعة الإقليمية، والسعي لتكوين كتلة إقليمية أكثر تماسكاً، ذات هوية ووزن، وفاعلة على صعيد النظام العالمي^(٢).

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سياق «الحرب الباردة»، التي كانت أميركا اللاتينية إحدى ساحاتها، وفي إطار الانتفاض ضد سياسات الولايات المتحدة، والتكتل في مواجهة مصالحها في الدول اللاتينية، تبلور التكامل الإقليمي في عدة مشروعات غلب عليها البعد التجاري، فيما ضعف التنسيق السياسي نسبياً.

كانت الخطوة الأولى نحو التكامل الاقتصادي «رابطة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية» **Latin-American Free Trade Association** التي أنشئت في العام ١٩٦٠، وتعرف اختصاراً بـ (LAFTA)، ومع إخفاقتها في تحقيق أهدافها الأساسية، تأسس «حلف الأنديز» في العام ١٩٦٩، مع وضع هيكل لصنع القرارات فوق الوطنية تعزيزاً للتعاون وتخطيط إقليمي أعمق^(٣).

ارتبطت إقليمية «الحرب الباردة»، «الإقليمية القديمة» أو «المغلقة»، كما سمّيت بعد ظهور إقليمية عقدي الثمانينيات والتسعينيات «الإقليمية المفتوحة»، ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع من أجل الإحلال محل الواردات- **Import substitution industrialization**، التي واجهت، في أميركا اللاتينية، كغيرها من دول الجنوب، مساعي حثيثة من قبل حكومات الشمال لإعاقة تطوير القطاعات التي تعمل على تصنيع بدائل للواردات، لأن هذه القطاعات تتطلب رقابة دول الجنوب على أنشطة الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية^(٤). واستغلت الولايات المتحدة الأزمة الاقتصادية التي سببتها ديون دول أميركا اللاتينية في أوائل الثمانينيات لفرض أيديولوجيا السوق وأجندته على تلك الدول؛ بذريعة فشل نموذج التنمية الاقتصادية القائم على التصنيع من أجل إحلال الواردات.

ادعى أنصار «الإقليمية المفتوحة» أنها استجابة لاتينية للعولمة، تهدف إلى الحفاظ على المساواة في الشؤون العالمية، أو أنها الإقليمية التي تضمن وتوفر تعددية الأطراف، بالنسبة لمنطقة تقع على هامش النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية^(٥).

٢ - Arenas-García, Nahuel, 21st Century Regionalism in South America: UNASUR and the Search for Development Alternatives', eSharp, Issue 18: Challenges of Development (2012), p. 66, <http://www.gla.ac.uk/esharp>

٣ - Ibid, p.68.

٤ - مارتن هارت لانزيرغ، البديل البوليفاري في أميركا اللاتينية وتجربة بنك الجنوب تحديات ووعود، ترجمة الفاضل الهاشمي،

<http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/8045-2009-12-02-07-53-38>، ٢٠٠٩/١٢/٢

٥ - Heine, Jorge, Regional Integration and Political Cooperation in Latin America, Latin American research review, -٥

تتجلى التعددية في جلب النشاط متعدد الأطراف إلى المنطقة خارج المؤسسات التقليدية وهياكل النظام البيئي الأمريكي، لكنها في واقع الأمر كانت الإقليمية المستندة إلى «توافق واشنطن»^(٦) الذي رعى مفهوماً للإقليمية يقضي بأنها التأقلم في حال فاقت المنافع الاقتصادية والسياسية للمشاركة ما يمكن أن ينتج عن عدمها، وأن المنافع الاقتصادية يمكن أن تأتي من التكامل بين الاقتصادات الجارة، وتوسيع السوق، أو تزايد قوة التفاوض على المستوى العالمي. فيما ترتبط الجوانب السياسية بالترتيبات الإستراتيجية والقوة على المستوى

01/2012, Vol. 47 Issue 3, p.212

٦- يرجع هذا المصطلح إلى الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون، وقد أطلق في العام ١٩٨٩ كحزمة من التدابير والإجراءات والسياسات لمعالجة المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عجز موازنات الدول، وأزمة المديونية الخارجية العالمية التي فجرتها المكسيك عام ١٩٨٢، وعدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتحول «توافق واشنطن» إلى مذهب اقتصادي ليبرالي أعدته وفرضته خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت الشركات متعددة الجنسية، وبنوك وول ستريت، والحزنة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

وتتلخص عناصره في:

– انضباط المالية العامة، ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام، خاصة الإنفاق العام الاجتماعي شاملاً الدعم، وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجاناً في السابق، ورفع أسعار خدمات المرافق العامة، كالمياه والكهرباء والوقود، وما إلى ذلك، بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة.

– إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية، وبعيداً عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات.

– الإصلاح الضريبي، ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي.

– إصلاح نظام الصرف الأجنبي، للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة.

– تأمين حقوق الملكية، أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول، وسرعة البت في المنازعات حولها، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك، وكذلك طمأننة الرأسماليين على أموالهم بالنص في الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها.

– التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام، وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور.

– تحرير التجارة الخارجية، وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات، وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات، والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية، الفنية أو الصحية وغيرها.

– الخصخصة، أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة، سواء أكانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة. وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولى الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك، كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين.

– تحرير الاستثمار الأجنبي، أي إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية، في حالة الخصخصة أو في غيرها، والقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلي للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

– التحرير المالي، ويقصد به تحرير أسعار الفائدة، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي. كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

انظر: إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول «مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية»، بيروت، ٢٠ و ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٦، ص ٥٢-٥٣.

الإقليمي والطموحات الجيو سياسية لأعضائها. بعد أن أكدت نهاية «الحرب الباردة»، والعودة الاقتصادية، الحاجة إلى الاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة السيناريو الدولي المتغير^(٧).

طرح «توافق واشنطن» نفسه كبديل لنموذج إحلال الواردات في دفع التنمية الاقتصادية، الذي رُوج لفشله استناداً إلى المشاكل المالية والديون التي واجهتها دول أميركا اللاتينية واحدة بعد الأخرى إبان الثمانينيات، واضطرتها للجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، كما لاذ أخيراً، ما ساعد تلك المنظمات التي تستقر في واشنطن على استخدام قوة نفوذها لربط قروضها إلى الدول اللاتينية بتطبيق أجندة إصلاح الاقتصاد الكلي النيوليبرالي، الذي أصبح يعرف بـ «توافق واشنطن»^(٨).

بدأت وصفات «توافق واشنطن» على أنها معنية بالسيطرة على التضخم، والحد من العجز المالي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، عبر تحرير رأس المال، وفتح الاقتصادات على العالم، وتحرير الأسواق من خلال الخصخصة، وإلغاء القيود والضوابط التنظيمية. وقد استهدفت سياسات «توافق واشنطن» تشجيع التجارة الحرة، والخصخصة، وإعادة التوجيه المالي لسداد الديون من الخدمات الأساسية للدول كوسيلة لتحقيق التقدم والازدهار من خلال فتح اقتصادها على «المنافسة» و«كفاءة» قوى السوق، وفي إطار ما وعدت به دول القارة بنمو اقتصادي كبير يحد من الفقر. وقد اقترنت هذه السياسات بدعم الحكومات الديكتاتورية في جنوب القارة اللاتينية (البرازيل، شيلي، الأرجنتين، أوروغواي)، فجاءت لتدعم بقوة السياسات الرأسمالية، والقضاء على دور الدولة في الاقتصاد، وإزالة كل القيود المفروضة على حركة رأس المال في القارة^(٩).

اتساقاً مع هذا أعلنت الإقليمية الجديدة، «الإقليمية المفتوحة»، عن نفسها، التي عرفتها اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبية (ECLAC) بأنها العملية التي تسعى إلى التوفيق بين نتائج سياسات التكامل واتفاقات التجارة الحرة، ونتائج الاعتماد المتبادل والترابط وتحرير التجارة وظروف السوق بشكل عام^(١٠).

وفي أثناء ذلك اندفعت مشروعات التكامل القديمة، بعد تجددتها، للاصطفاف مع الإقليمية الجديدة، مثل «السوق المشتركة لدول أميركا الوسطى» CACM «وحلف الأنديز». في حين أن ثمة مشروعات أخرى جديدة كانت قد تأسست مثل «رابطة تكامل أميركا اللاتينية»، في العام ١٩٨٠، وحاولت الاستفادة من تدفق التجارة الذي سهلته «رابطة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية». فيما جاء التصور العام لكل هذه المشروعات كمبادرات تجارية بالأساس^(١١). ومع بداية التسعينيات تأسس المشروع الأهم «ميركوسور»، (السوق المشتركة للجنوب) التي انطلقت رسمياً في العام ١٩٩١.

Heine, Jorg, Op.Cit -٧

Mauersberger, Christof, Nothing New in the Western Hemisphere? -٨
The Changing State-Society Relations in Post-Neoliberal Regimes of Latin America, Paper presented at the SASE's 23rd Annual Meeting Madrid, June 23-25, 2011, As part of the SASE Mini-Conference "The Rise and Decline of Neoliberalism: Scientific Communities, Political Technocracy, and Regulatory Regimes

Latin America in revolt: Continent defies USA , Green Left Weekly 27 April , 2005 -٩

Arenas-García, Nahuel, Op.Cit., p.70 -١٠

.Ibid -p.68 -١١

تنامي التعاون الاقتصادي وقت «الإقليمية المفتوحة» في التسعينيات، والتي كانت أحد أهم سمات تلك الحقبة، عبر تحفيزها من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية، فضلاً عن سياسات أخرى في سياق انفتاح الاقتصادات ورفع القيود، فكانت عملية التكامل تلك جزءاً أساسياً من «توافق واشنطن»، والجهود المبذولة لفتح الأسواق الوطنية والإقليمية أمام الفرص التي يتيحها الاقتصاد المعولم.

كان التطور الأكثر تجسيدا للمذهب النيوليبرالي هو اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، أو «نافتا» (North America Free Trade Agreement (NAFTA)، التي وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وكانت تطويراً لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة (CUFTA).

بدا تأسيس «نافتا» كنموذج للتكامل والإقليمية بقيادة الولايات المتحدة، واستلزم تطويره التوسع، وإطلاق الدعوة الأميركية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (فتا) The Free Trade Area of the Americas (FTAA) التي بدأت المحادثات بشأنها أواخر العام نفسه، واستمرت خلال خمس قمم رسمية للأميركتين، (١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩) في ميامي، وسانتياغو، وكيبك، ومار ديل بلاتا، ترينيداد على التوالي^(١٢).

شكلت «نافتا» جزءاً من المشروع الجديد الذي سعى إلى دمج الأمريكتين سياسياً من خلال ترسيخ القيم الديمقراطية الليبرالية المشتركة، والهيكل السياسية والاقتصادية عبر تحرير السياسات الاقتصادية، فجددت بذلك طموح الولايات المتحدة لتأطير العلاقات داخل نصف الكرة الغربي تحت مظلة الليبرالية الجديدة.

وبينما ظلت «نافتا» على رأس أولويات الولايات المتحدة فإنها فشلت في الوصول إلى إجماع بشأنها في قمة مار ديل بلاتا في الأرجنتين عام ٢٠٠٥، وهو الموعد الذي حُدد للتوقيع على الاتفاقية، فتباعدت وتباينت وجهات النظر بين الإدارة الأميركية والقادة اللاتينيين بشأنها، فيما كان هذا تعبيراً ليس عن مجرد وجهات نظر، بل انعكاساً لتغيرات في الديناميكيات السياسية والاجتماعية في العديد من دول المنطقة، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وكانت أهم تجلياتها التحول السياسي بوجود قادة وحكومات يسار ويسار وسط في سدة حكم عدد من تلك الدول، والتغير الاجتماعي الذي أسس لمثل هذا التحول وشكل رافعه الأساسية. وهو ما طرح إجمالاً رؤى لمناهج بديلة للتنمية، وما هو متوقع من مشاريع للتكامل، تستند إلى قواعد تؤسس لمشروعات مضادة للهيمنة الأميركية والإقليمية تحت قيادة الولايات المتحدة.

ثانياً. إقليمية ما بعد الليبرالية الجديدة

في بدايات القرن الواحد والعشرين بدا واضحاً منظومة الليبرالية قد تزعزعت تحت ضغط الأزمات الاقتصادية، وتعبئة الحركات الشعبية بشكل صريح ضدها وضد المؤسسات الدولية المرتبطة بها^(١٣). وتدرجياً

١٢ - Riggirozzi, Pia, "Crisis, Resilience and transformation: Regionalism in The South", Paper presented at the 51st ISA Convention, New Orleans, USA, 17th-20th February 2010, (panel: Latin American and Caribbean Regionalism in the Global Economic Crisis), p.18

١٣ - للمزيد من التفاصيل حول تداعيات سياسات الليبرالية الجديدة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في الدول اللاتينية، انظر: Li, Minqi, After Neoliberalism: Empire, Social Democracy, or Socialism? Monthly Review Volume 55, Number 8, January 2004; Stephen, B. Kaplan, To Spend or Not To Spend: Globalization and Latin American Elections, Department of Political Science, Yale University, 2007

صعد مرشحو يسار ويسار وسط إلى سدة الحكم في عدة دول لاتينية، (فنزويلا، البرازيل، الأرجنتين، بوليفيا، الإكوادور، أوروغواي).

لم يكن التغيير في التوجه السياسي في بعض من الدول، منذ بداية الألفية الثالثة، خطايا فحسب، بل كان تغييراً في الرؤية والمنهج الاقتصادي والاجتماعي، تسبب فيه إلحاح الحاجة للتخلص من سجل طويل من التوزيع غير المتكافئ، وانهيار الخدمات العامة، نتيجة تأثيرات الليبرالية الجديدة، مع ملاحظة أن الضغوط من أجل إنهاء حكمها كانت متفاوتة في دول المنطقة. ففي حالي بوليفيا والأرجنتين كانت مؤشرات نهاية ذلك المشروع أكثر تصاعداً نتيجة الخلل الاجتماعي والانهيار الاقتصادي والعنف السياسي. وفي دول أخرى فجرت أزمة الليبرالية الجديدة ضرورة إعادة تأسيس مؤسسات الدولة، والدساتير، والديمقراطيات^(١٤).

أما الجناح اللاتيني المناهض لليبرالية الجديدة، على مستوى النخب السياسية والاجتماعية والتنظيمات والحركات، التي وصل بعضها للسلطة، وصُنّف راديكالياً، فقد ارتكز مشروعه على خلق نموذج بديل مناهض للإمبريالية والرأسمالية، بعد استيعاب ضرورة الحاجة لخلق هذا النموذج في مواجهة النموذج الرأسمالي، الذي يضارب بين السلع والقيم سعياً لتحقيق الحد الأقصى من الربح، ما أدى إلى خلق ملايين الجائعين والعاطلين، وفجّر أزمة بيئية من خلال إخضاع الشروط اللازمة للحياة على الأرض إلى متطلبات السوق والربح، وأزمات الغذاء والطاقة. إن نموذج التضامن والتكامل، وليس التنافس، هذا يدين نموذج النمو من أجل الصادرات، التنافسي، الذي لا يلبي الاحتياج المحلي، ويتطلب فرض سياسات أجور منخفضة، وإنتاجية عالية، لضمان دعم الموقع التنافسي، والتوسع في شبكات إنتاج عابرة للأقطار والقارات، وموجهة نحو الصادرات، وتحت سيطرة وإدارة الشركات، ويفرض شروط العمل والمستوى المعيشي للعمال والمنتجين المحليين. هذا النموذج يقوم على تغيير في بنية الاقتصاد تصحبه بالضرورة تغييرات اجتماعية بنيوية، وتطوير فهم إقليمي مشترك يحلّل ديناميات أزمة الإقليم في إطار البحث عن رؤى وآليات لتشكيل بديل استراتيجي تنموي يلبي احتياجات الغالبية من جماهير هذا الإقليم.

لقد اكتسبت عملية التكامل الإقليمي زخماً جديداً كوسيلة ترويج لنموذج تنمية مستقل ذاتياً وأكثر حساسية اجتماعياً، يعيد قضية التفاوتات الاجتماعية إلى صدارة أجندته، ويقدم طرقاً بديلة لمزيد من الاستقلال عن الولايات المتحدة، فانطلقت مشروعات التكامل الإقليمي في ثلاثة مسارات، مجسدة أكثر من رؤية، واقعية تقودها البرازيل، وأخرى راديكالية تقودها فنزويلا، وثالثة تحاول الجمع بين الاثنين في نقاط مشتركة للعمل تحت مظلة واحدة، حيث بدا التوافق جلياً في هذا السياق بين معسكري الحكام الجدد في أميركا اللاتينية على مناهضة «فتا»، عندما اصطفا في مواجهتها ومؤيديها (الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك)، والدول المعتمدة بشكل خاص على الاتفاقيات التجارية الأميركية التفضيلية.

كان التمايز هناك، في الدول اللاتينية، بين مشاريع المواجهة «المعتدلة» أو «الواقعية» لليبرالية الجديدة، وبين المشاريع الراديكالية، فمن الأخيرة انبثق نموذج تكامل إقليمي «مضاد للهيمنة» يقوده بديل فنزويلا البوليفاري للأمركتين، «ألبا»، الذي يجمع كوبا وبوليفيا وإكوادور ونيكاراغوا والدومنيكان وهندوراس، وعلى الجانب الآخر تقف «ميركوسور». فقد اتخذت «ألبا» خط المواجهة الشاملة، والتحدي للولايات المتحدة في

ما يتعلق بجميع المسائل تقريباً على الأجندة البين أميركية. فهي تمثل محاولة لتبني أجندة تعتمد على التعاون، وتضامن الرفاه، وهو ما أدخلته حيز التنفيذ عبر العديد من مبادرات الدعم والتعاون المالي، وتطوير البرامج الاجتماعية، من قبل فنزويلا (قائدة هذا النموذج) في معظم أنحاء المنطقة.

وهناك أيضاً التحرك في إطار إقليمي أوسع، من أجل استقلال مالي وسياسي، عبّرت عنه بعض مشروعات الاستقلال الإقليمي، ويأتي على رأسها «بنك الجنوب»، الذي لا يعد انعكاساً فحسب للبحث عن الحكم الذاتي، واستقلالية صياغة السياسات وتنفيذها، ولكن أيضاً لإضفاء الطابع المؤسسي على تصور صناعة بينية مالية بديلة. وفي حال نجاح هذا البنك فإن بإمكانه أن يلعب من حيث الأهداف والإنجازات دوراً هاماً في السياسة النقدية الإقليمية، وتوفير الموارد اللازمة لتأمين التوازن السليم لتمويل المدفوعات. وثمة فرق كبير بينه وبين المؤسسات المالية الدولية، و«مصرف التنمية للدول الأميركية» فهو لا يعمل على أساس القروض المشروطة. وإنما يهدف إلى صنع قرار أكثر ديمقراطية واستقلالية لعملياته.

إذن، فعلى الرغم من بروز تناقضات بين المشروعين الإقليميين «ألبا» بقيادة فنزويلا، و«ميركوسور» بقيادة البرازيل، فإن ثمة رصيفاً ثالثاً جمع تلك الدول، دُشن منه مشروع إقليمي جامع، عززه وجود آليات التوافق بين لاعبين جدد، بدوا قادرين على صنع توازن فعال وناجح لصالح ذلك المشروع، على الرغم من ظهور البرازيل وفنزويلا كمتنافسين على القيادة الإقليمية والنموذج السياسي.

برز هذا التوافق، واتضحت جدية الجهود لصناعة مشروع إقليمي موحد من خلال «اتحاد دول أميركا الجنوبية، أوناسور»، الذي أنشئ في آذار/مارس ٢٠٠٨، والذي يجمع دول الأنديز و«ميركوسور»، مع كثير من أحلام ووعود التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، كما أنه مشروع «تصالحي» في خطابته، وأقل تصادمية من خطاب «ألبا»، وتتسم أهدافه بالشمولية، من مناطق التجارة الحرة إلى التحالف الأمني والاجتماعي، والتكامل في مجال الطاقة، ويرمي إلى تعزيز تمثيل الجنوب في محافل التفاوض الدولية.

إجمالاً، تشكل مشروعات إقليمية ما بعد الليبرالية الجديدة في أميركا اللاتينية فضاءً جديداً للمناقشة، ومحاولات بلورة نماذج بديلة للتعاون، ثم التكامل، وتعد انعكاساً لروح التغيير في المنطقة، فيما تمثل استراتيجيات الحكم الجديدة «التجريبية» الركيزة الفكرية لها، والأهم أن التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة والهيكل المؤسسي الإقليمي الناشئ، تؤكد أن الإقليمية «القديمة» و«المفتوحة» ليست كافية لتوضيح كيفية استجابة الدول حالياً لالتزاماتها الخاصة، وصياغة مشاريع بناء منطقة جديدة في مواجهة بنية الليبرالية الجديدة، ومشاريع تحويلية متماسكة تعتمد على استراتيجية قارية بديلة لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية والاستقلال، وقادرة على مواجهة العراقيل التي تضعها أمامها الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية.

ثالثاً. الديمقراطية التشاركية وتراكم تجارب الحركات الاجتماعية

ارتبطت التحولات اللاتينية بنموذج جديد للديمقراطية، هو ديمقراطية القواعد، أو ديمقراطية المشاركة، فالديمقراطية الليبرالية النيابية، أي ديمقراطية التصويت والتفويض، لم تشكل إلا حلقة واحدة في مسلسل الصعود اليساري، ولم تتلاق مع إلا عبر عملية التصويت، والتوازنات السياسية، والاجتماعية، الناشئة عنها في برلمان متعدد. فكلما سر ذلك الصعود لا تعود إلى ديمقراطية «الخمس دقائق»، التي يقف فيها المواطنون

أمام صناديق الاقتراع كل بضع سنوات لتفويض ممثليهم، إنما تعود إلى عملية «دمقرطة» واسعة للمجتمع، وهو ما برز في كثير من التجارب اللاتينية، حيث السعي لبناء سلطات صغيرة من تحت تعكس الإرادة الجماهيرية، وتحقق الرقابة والمشاركة، أي أنها طريقة لدمقرطة المجتمع، وليس مجرد السلطة، وتمكين قواه، وخاصة القوى المحرومة، من حق التنظيم^(١٥).

أعدت الحركات الاجتماعية النقاش بشأن العلاقة بين الدولة والمجتمع، وحدود دور تلك الحركات في إحداث التغيير. وخلافاً لدور المجتمع المدني في مفهوم الليبرالية الجديدة، الذي اقتصر على مشاركة سياسية محدودة، وتصادم مع الحركة من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإن مسار الحركات الاجتماعية المناهضة لليبرالية الجديدة اندفع في اتجاهات عدة، تتعلق بإحداث تغيير في نموذج التنمية، وعلاقة الدولة بالسوق، وعلاقة الدولة بالمجتمع، ونمط السلطة، ومشروعات التكامل الإقليمي (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية). وذلك بعد أن استطاعت تلك الحركات تكوين قاعدة شعبية واسعة قادت تغييراً اجتماعياً سياسياً تحدى المذهب النيوليبرالي.

هذا التعدد في قطاعات متباينة عكس التركيبة الاجتماعية والسياسية وخصائص كل بلد لاتيني على حدة، كما دلّ على مدى تنوع القوى المشاركة في تلك الحركات، ولا سيما أن ظهور هذه القوى كان في حد ذاته، تحولاً في توازن القوى في أميركا اللاتينية عموماً. ففي السابق كانت النخب الرأسمالية، والقوى المحافظة، هي المسيطرة على كل الأوضاع في القارة، لكن الانتفاضات الشعبية الكبيرة، في بوليفيا، والإكوادور، والأرجنتين، وفنزويلا، أثرت على مجمل الوضع الاجتماعي، والطبقات المهيمنة^(١٦)، خاصة أن القوى المحافظة، تاريخياً، امتلكت من الأدوات الإيديولوجية، والاقتصادية، والسياسية، ما جعلها تتحكم في تحديد مدى وحجم تأثير الحركات الاجتماعية في الحياة السياسية. وكان لدى المحافظين شبكة من التصورات لشتى الأوضاع في القارة تخدم الهيمنة الإيديولوجية للنخب المحافظة في المقام الأول، حتى برزت بعض الحركات الاجتماعية كقوة فاعلة في الحياة الأميركية اللاتينية، فتآكلت الأدوات التقليدية للمحافظين بشكل تدريجي، وتراجعت سيطرتهم في الدول التي شهدت تحركاً يسارياً، على كل المستويات^(١٧).

كما تجدر الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية في أميركا اللاتينية دخلت في منافسة مباشرة مع المنظمات غير الحكومية، التي قامت الولايات المتحدة، والحكومات الأوروبية، و«البنك الدولي»، بزيادة تمويلها، خاصة بعد زيادة المعارضة لسياسات الليبرالية الجديدة، فخلقت هذه المنظمات كأشكال بديلة للعمل الاجتماعي، وللوقوف أمام نمو الحركات الاجتماعية، التي تتحدى النموذج الليبرالي الجديد، وكنوع من الاستقطاب المجتمعي على نطاق واسع لكسر موجة السخط الاجتماعي^(١٨).

١٥ - مدحت الزاهد (تحرير)، أزمة التنظيم بين الدولة والمجتمع، المؤتمر السنوي لحالة الديمقراطية في مصر ٢٠٠٩، (انظر: مدحت الزاهد، ديمقراطية المشاركة، تجارب لاتينية)، القاهرة، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٩، ص ٢٤٢.

١٦ - Katz, Claudio, Socialist Strategies in Latin America, Monthly Review, Volume 59, Number 4, September, 2007.
١٧ - Bowen, J.D., Empty Words? Indigenous Social Movements and the Language of Liberalism in Contemporary-Ecuador, Paper presented at the 67th Annual Conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, IL, April 2-5, 2009.

١٨ - Petras, James, Imperialism and NGOs in Latin America, Monthly Review, Volume 49, Number 7, December 1997.

رابعاً. التحالف البوليفاري للشعوب الأمريكية (ألبا)

إن «التحالف البوليفاري للشعوب الأمريكية (ألبا)»، و ALBA مختصراً بالأسبانية، (يضم: كوبا، فنزويلا، بوليفيا، الإكوادور، الدومينيكا، ساينت فينست، الجرينادينيز، أنتيجوا وباربودا، سانت لوسيا)، هو التكتل الذي اقترحه الحكومة الفنزويلية كبديل لمنطقة التجارة الحرة، على أساس التعاون، والتكامل الاقتصادي بين دول القارة، وكمشروع قاري منافس لـ «فتا، ومعارض لأسسها فقد استهدف التحالف التقدم على مسارات بديلة للتعاون الدولي، واقترح نموذجاً مختلفاً للتنمية والتكامل، يستجيب لمظالم الحركات الجماهيرية، ويدفع التغيير الاجتماعي الذي تفرضه عملية البحث عن بدائل لليبرالية الجديدة في السياسة الأمريكية اللاتينية. لذلك فإن «ألبا»، مع تركيزها على التضامن والتكامل والقضاء على عدم المساواة، تطرح رؤية مضادة متماسكة للقانون الدولي، متجذرة في مفاهيم التكامل والتضامن الإنساني^(١٩).

التجارة العادلة

يرفض «ألبا» أساليب التشغيل على نمط «مناطق التجارة الحرة»، التي شاعت في البلدان الفقيرة والتي لا تمثل إلا أشكالاً مبتكرة لاستغلال العمال الفقراء، وفلسفتها التي تستند إلى الاستثمار الكبير، وتقوم على عنصر أحادي، وهو زيادة الإنتاج، وتكييف الجغرافيا البشرية من أجله، وأيضاً الجغرافيا السياسية (فتح الحدود، الاتفاقيات الدولية، الشراكات الحرة، التأمين وضمانة الاستثمار). ثم إدارة هذا الإنتاج (التصدير للسوق الدولية، والاستيراد من السوق الدولية، المنافسة والأسعار التنافسية) دون النظر إلى المنتج، والمنتج، فالمهم هو الإنتاج من أجل السوق الدولية، وأولوية تغذية ناسه.

وعليه، يشجع «ألبا» إقامة مشاريع تشغيلية محلية وطنية، زراعية وصناعية، بحيث تبقى الأرباح في البلاد، ويعاد استثمارها في التنمية المحلية، بدل تسربها إلى الشركات متعددة الجنسية، وتكدسها في البنوك والمؤسسات الرأسمالية الغربية. وقد تبنى التحالف البوليفاري مفاهيم تركز على الإنتاج للاستهلاك المحلي، أكثر من الإنتاج نحو التصدير، واحتفى بالدوافع الاجتماعية، مقابل الدوافع الربحية، وبناء علاقات تضامنية وتعاضدية، مقابل التنافسية.

يمثل تحالف «ألبا» نموذجاً للتجارة العادلة والتضامنية لتنظيم أحوال شعوب المنطقة، تعمل فيه الدول على إنشاء مؤسسات إقليمية قادرة على تمكين الجهود التنموية الوطنية الممركزة. وبناء إدارة محلية تُنظّم وتدير الإنتاج والاستقرار والأمن الاجتماعي. وتقيم علاقات مع الإدارات المحلية الأخرى في البلد نفسه وفي خارج البلد، من أجل تسويق الإنتاج المحلي وتبادل المنتوجات المحلية الأخرى، دون المرور في السوق الدولية^(٢٠).

العملة الإقليمية (سوكرا)

اجتمعت القمة الثالثة لدول «ألبا» في العاصمة الفنزويلية كاراكاس، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وطرحت الدول المشاركة في القمة فكرة تشكيل عملة موحدة، كخيار للاستقلالية عن السوق المالي العالمي، فيما اقترح الرئيس تشافيز تشكيل مجلس عالمي للعملة، من شأنه تنسيق اتفاقيات العملات بين التكتلات

١٩- Al Attar, Mohsen and Rosalie Miller, Towards an Emancipatory International Law: the Bolivarian Reconstruction, Third World Quarterly, Vol. 31, No. 2, 2010, p. 347

٢٠- مارتن هارت لانتزبيرغ، مرجع سبق ذكره.

الإقليمية، وأن يكون هدفه الرئيسي هو إنشاء نظام نقدي وبنكي عالمين، وتشكيل عملة عالمية تضمن الشفافية والاستقرار في إصداراتها، وتحرركاتها المالية. ففي سياق مواجهة الآثار البالغة للأزمة الاقتصادية العالمية حرصت دول «اتفاقية ألبا للتجارة الشعبية» على اتخاذ تدابير مبتكرة وتحويلية لتطوير بدائل حقيقية لما يحمله النظام الاقتصادي العالمي من قصور وعجز بدلاً من تقوية مؤسساته^(٢١).

بعد الانتهاء من المناقشات حول العمل بنظام خاص للتعويضات الإقليمية تبنت المجموعة في قمة نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ المنعقدة في فنزويلا قرار إنشاء وحدة حسابية خاصة بدولها أطلق عليها اسم «سوكر» (SUCRE)، وهي عملة مشتركة، كنظام موحد لمدفوعات التعويض المتبادلة، (Unified System of Reciprocal Compensation Payments). والهدف من المشروع هو توفير بديل للدولار الأميركي؛ يمكن استخدامه في التبادلات التجارية ولضمان السيادة النقدية للدول الأعضاء في المجموعة.

اعتبرت دول «ألبا» أن تجارتهما البنينة ستزداد، وترتفع مستويات التكامل بين اقتصاديهما عبر هذا النظام، وعدت ذلك خطوة هامة في طريق بناء هيكل مالي جديد يعزز عملية التكامل التجاري بدلاً من التنافس. وجرى الاتفاق على أن تضع كل دولة إبداعاتها بالعملة المحلية في بنك «ألبا»، الذي يقع مقره في كاراكاس، ويتم تحويلها بعد ذلك إلى سوكر، التي تعمل في البداية كعملة افتراضية، ثم تصبح لاحقاً عملة حقيقية كالبيورو «لزيادة تجارتنا وتحررنا من ديكتاتورية الدولار»، على حد قول تشافيز. واتفقت دول المجموعة أيضاً على أن تكون صفقة سوكر الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بين فنزويلا وكوبا، وتتضمن تصدير الأرز في أول مغامرة، أو تحدي كوبي- فنزويلي مشترك، كما وصفه وزير خارجية كوبا آنذاك روجيليو سيررا^(٢٢).

طبقت دول «ألبا» نظام العملة الموحدة في تجارتهما البنينة المباشرة، وحرصت في قممها اللاحقة على مناقشة إمكانات زيادة الاستخدام التجاري لها، والالتفاف على الدولار الأميركي، وتقليل مخاطر النقد الأجنبي ومع نهاية العام ٢٠١١ كانت قيمة التجارة بتلك العملة بين دول «ألبا» قد وصلت إلى ما يعادل ٢١٦ مليون دولار أميركي. ففي العام ٢٠١٠ أجريت ٤٣١ صفقة بالعملة الموحدة، وفي خلال الأشهر الثلاثة الأولى فقط من العام ٢٠١١ تمت ٣٨٥ صفقة. وفي العام ٢٠١٣ تمت ١،٥٠٠ صفقة، بما يعادل ٦٧٠ مليون دولار أميركي، شملت معدات طبية وأدوية، وسيارات، وبيوتاً جاهزة^(٢٣).

ولا تزال دول «ألبا» تدرس إمكانية التوسع في استخدام هذه العملة؛ إحدى وسائل التخلص من التبعية لصندوق النقد الدولي، والدولار الأميركي، وإحدى أهم ركائز بنية مالية جديدة لمشروع إقليمي جديد يقوم على تبادل المنفعة ويستهدف مصلحة الشعوب.

Neary, Jodie, Venezuela's ALBA in the face of the Global Economic Crisis, 29 December 2008, <http://-٢١-upside-down-world.org>

Janicke, Kiraz, Eighth ALBA Summit in Havana Marks Achievements & Challenges of Regional Integration, -٢٢ 14 December 2009, VENEZUELANALYSIS.COM

Boothroy, Rachael, ALBA advances towards «Alternative Economic Model», pursues anti-imperialist —٢٣ agenda, 6 February, 2012, <http://venezuelanalysis.com/news/6789>; Salmeron, Victor, Bank of the South to operate with USD 7 billion at the outset, 7 April, 2012, <http://www.eluniversal.com>

بنك «ألبا»

في إطار بناء هيكل مالي جديد للنموذج الاقتصادي البديل الذي سعت دول «ألبا» منذ تأسيسها إلى بلورته، أنشأت دول المجموعة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بنكاً برأس مال قدره بليون دولار، لكي يكون بديلاً لصندوق النقد الدولي، ويقدم الدعم الاقتصادي لمشاريع إقليمية تركز على الشعب، وتسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة، وفي الحد من الفقر، ودفع عملية التكامل، وتعزيز التجارة العادلة، ودعم المشاريع الاجتماعية والاتفاقيات التعاونية المتعددة الأطراف، وخاصة في حقول الطاقة.

الزراعة للاكتفاء الذاتي لا للربح:

شكل الاهتمام بقطاع الزراعة عنصراً مهماً في مشروع «ألبا» الإقليمي، من منطلق توفير الغذاء لمواطني دول المجموعة، وليس استهداف الربح، كحاجة إنسانية لا يجوز إخضاعها لقوانين الربح وضوابط السوق الرأسمالي؛ فانطلقت مشروعات التكامل في مجال الزراعة على أساس أن دورها الأساسي هو تأمين الغذاء للمواطنين، وليس التصدير أو الربح. وتقوم سياساتها في مجال الاستيراد، على سبيل المثال، على أولوية توفير الغذاء، والاكتفاء الذاتي، ورفض مبدأ الربح الفوري الذي يكون عادة على حساب الفقراء.

اهتمت دول «ألبا» بإنقاذ قطاع الزراعة من سياسات تحرير السوق الهادفة، بالأساس، إلى تحقيق الأرباح على حساب الشعوب، والمتسببة في تجويعهم، وبدأت مشروعاتها التكاملية تحقق نجاحاً لا سيّما في الدول التي عانى القطاع فيها من تلك السياسات طويلاً، وبالتبعية شعوبها. ففي نيكاراغوا، على سبيل المثال، بلغ عدد المستفيدين من خلال «ألبا» حتى العام ٢٠١٠، ٢٢،٠٠٠ مزارع صغير ومتوسط استفادوا من تصدير منتجاتهم لفرنزويلا من اللحوم، والفاصوليا السوداء، والحليب، وروؤوس الماشية، والبن والتي بلغت قيمتها ١٢٣ مليون دولار أميركي خلال ١٨ شهراً. كما قرّرت شركات «ألبا»، في العام ذاته أن تستثمر في نيكاراغوا حوالي ١٣٠ مليون دولار أميركي في معملين لمعالجة الحليب، ومذبحين آليين، ومعامل لإنتاج طحين الذرة. وأقامت كل من كوبا وفرنزويلا مشروعات مشتركة لإنتاج حبوب فول الصويا، والأرز، ومنتجات الدواجن والألبان^(٢٤).

وأنشأت تحالف «ألبا»، في أواخر العام ٢٠٠٩، تشكيل شركة إنتاج غذائية بهدف تأمين السيادة والاكتفاء الغذائي بين دوله. ومهمة هذه الشركة فوق القومية هي الإشراف على مجموعة من المنشآت التي تروج للتعاون والتدريب التقني والاستثمار في البنية التحتية في الريف، وتعمل على توزيع الغذاء إقليمياً بين دول المجموعة. وتم تقديم سبع ملايين دولار أميركي من صندوق تمويل «ألبا» المشترك خصيصاً لمبادرات الأمن الغذائي المشترك^(٢٥).

يتضح من كل ما سبق أن «ألبا» تسعى عبر جهد دؤوب لتتجاوز كونها مجرد مقترح نظري، ولتصبح منبراً للقوة الجيو-سياسية، التي تستند وفق رؤية «ألبا» إلى فلسفة مفادها أن لكل واحدة من دول المجموعة مكان من قوتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتفردة؛ ولذلك زوّدت المجموعة حكوماتها بإطار هيكلي لمناقشة خططها لتوزيع البضائع والخدمات التي تعكس مكان قوتها وميزاتها التنافسية. وهذه التبادلات تمكن كل دولة من تنفيذ أهدافها التنموية بطريقة أكثر عدلاً واستدامة مما لو اضطرت كل دولة إلى الاعتماد على مواردها الخاصة فحسب، أو فُرضت عليها شروط وأولويات السوق العالمي.

٢٤-رسالة فنزويلا الاشتراكية، رقم (١٠)، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص ٢١.

٢٥-رسالة فنزويلا الاشتراكية، رقم (٨)، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٧.

خامساً. السوق المشتركة الجنوبية «ميركوسور»

جاءت المحاولة الأخرى لخلق بديل إقليمي للإقليمية المفتوحة والحد من هيمنة الولايات المتحدة إقليمياً عبر استخدام منظمة قديمة كانت إقليمية «توافق واشنطن» فلسفتها الهادية، بل كانت هي ذاتها ابنة «توافق واشنطن»^(٢٦)، وهي «السوق المشتركة الجنوبية»، بالإسبانية: (Mercado Común del Sur)، المعروفة اختصاراً باسم «Mercosur ميركوسور»، التي نظرت إليها كل من البرازيل والأرجنتين كوسيلة لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، ولتنمية اقتصاداتهم. فقد قادت البرازيل في بداية حكم زعيم العمال، لولا دا سيلفا، في العام ٢٠٠٣، تطوير استراتيجية تدريجية لتغيير هذه المنظمة، وتفعيل دورها في التكامل والتنمية الاقتصادية الإقليمية، بطرح بدائل في مواجهة مشروع الولايات المتحدة للهيمنة الإقليمية على المنطقة.

يرجع تأسيس «ميركوسور» إلى العام ١٩٩١، وقد ضمت آنذاك كلاً من البرازيل، والأرجنتين، وباراغواي، وأوروغواي، وذلك بموجب معاهدة (أسونسيون) التي نصّت على إقامة «السوق المشتركة الجنوبية»، التي انطلقت بشكل فعال، ودخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٤، بعد توقيع الدول الأعضاء على بروتوكول أوروبريتو، الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي لها. وهدفت «ميركوسور» إلى تشجيع التجارة الحرة بين دولها، ونقل السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والأيدي العاملة، وإزالة الرسوم الجمركية، والعوائق غير الجمركية؛ لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري، وإنشاء الشركات المشتركة بين تلك الدول؛ وركزت المنظمة على خلق سوق داخلية كبيرة للسلع والخدمات، التي ينتجها شركاء «ميركوسور»^(٢٧).

في العام ١٩٩٦ انضمت كل من شيلي وبوليفيا، كشريك، إلى «ميركوسور»، ثم انضمت بيرو في العام ٢٠٠٣، وأيضاً كل من الإكوادور، وكولومبيا، وفنزويلا، كشريك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ثم قررت سوق الجنوب، في قمتها المنعقدة، في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢، انضمام فنزويلا إليها كعضو كامل العضوية.

والياً تتكون السوق المشتركة للجنوب من خمس دول، كأعضاء دائمين، هم: البرازيل، الأرجنتين، باراغواي، وأوروغواي، فنزويلا، بينما علقت عضوية باراغواي في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، بعدما عزل المجلس التشريعي هناك رئيس الدولة آنذاك.

أما الأعضاء المنتسبون لـ«ميركوسور»، الذين لهم حق الحصول على تخفيضات جمركية، ولكن لا يمتلكون حق التصويت، ولا حق الدخول الكامل لأسواق الدول كاملة العضوية، وليسوا مطالبين بعمل تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، والتي تنطبق على الدول كاملة العضوية، فهم: بوليفيا، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، غيانا، بيرو، سورينام. وقد دعت المنظمة بوليفيا للعضوية الكاملة، ووقع الرئيس إيفو موراليس على بروتوكول التأسيس خلال قمة «ميركوسور»، في البرازيل (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛ لكن ذلك يتطلب موافقة برلمانات الدول الخمس المكوّنة لميركوسور، بينما جاءت المعارضة من باراغواي بزعم أن بوليفيا عضو في تكتل آخر هو «مجموعة دول الأنديز»، لذا تحمل بوليفيا حالياً وضع عضو مشارك، ويمكنها أن تشارك في مناقشات التجمع، ولكن ليس بالتصويت، حتى تتأكد عضويتها الكاملة^(٢٨).

Kellogg, Paul, Regional Integration in Latin America: Dawn of an Alternative to Neoliberalism? New Political - ٢٦ Science. Volume 29, Number 2, June 2007, P.194

Connolly, Michelle and Jenessa Gunther, Mercosur: Implications for Growth in Member Countries, Federal - ٢٧ Reserve Bank of New York, current issues in economics and finance, V. 5, No.7, May 1999.p.1-2

Bolivia signs Mercosur incorporation protocol and becomes sixth member, December 8th 2012, South - ٢٨ Atlantic News Agency, <http://en.mercopress.com>

وتعد «ميركوسور» أحد أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية، ويقدر عدد سكان دولها الخمس، في العام ٢٠١١، بـ ٢٧٥,٥ مليون نسمة، والبرازيل (١٩٥) مليون نسمة، هي الدولة الأكبر في هذا التجمع، من حيث السكان، والمساحة، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة الذي يصل إلى ٢,٧ تريليون دولار، تشكل كل من البرازيل والأرجنتين ما يقارب ٩٣٪ منه، بينما تشكل البرازيل وحدها ما يقارب ٧٤٪^(٢٩).

تجارة «ميركوسور»

يمكن تقسيم قياس حجم تجارة «ميركوسور» ودلالاته إلى فترتين، ما قبل العام ٢٠٠٢، وما بعده، وهو النقطة التي بدأت عندها عملية تغيير بنية وأهداف مشروعات التكامل الإقليمي التي تعد «ميركوسور» أهمها في أميركا الجنوبية، فتجارة التجمع الخارجية الذي تعد دوله سوقاً كبيرة للاستهلاك والإنتاج، في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٩، زادت بشكل كبير، وتوسعت بنسبة أكثر من ١٦٧٪، بمتوسط معدل سنوي قدره ١٥,١٪، وربما زادت هذه القيمة لولا الأزمة المالية الدولية. وخلال تلك الفترة تجاوزت الصادرات الواردات، ووفرت أرصدة كبيرة على نحو متزايد (أعلى فائض تجاري قدره تقريباً ٥٠,٥٩٢ مليار دولار تم تسجيله في العام ٢٠٠٦). فيما بلغت صادرات «ميركوسور» خلال العام ٢٠٠٩ ما يقارب ٢١٧ مليار دولار، ذلك العام الذي تراجعت مستورداتها فيه إلى ما يقارب ١٨٢ مليار دولار أميركي عن ما قيمته ٢٤٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨، بسبب الأزمة المالية. وإجمالاً فإن تلك المرحلة من عمر «ميركوسور» (٢٠٠٢-٢٠٠٩) قد تمت التجارة الداخلية بين دولها بمتوسط معدل سنوي قدره ١٧,٧٦٪، في حين زادت التجارة الخارجية بمعدل ١٤,٦١٪^(٣٠).

يرجع ذلك على المستويين الخارجي والداخلي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسوق المشتركة للجنوب ارتفع في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ عن الفترة التي سبقتها من عمر «ميركوسور». بمعدل ٣,٤٪، بزيادة ٢,٣٪ للفترة ١٩٩٤-٢٠٠١. كما أن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، الذي ظهر للمرة الأولى في مطلع العام ٢٠٠١ وأصبح واضحاً بحلول نهاية ذلك العام، أدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات، فضلاً عن التدهور في معدلات التبادل التجاري. وانعكس ذلك في مزيد من الصعوبات للدول الأعضاء في السوق المشتركة. وتعد أزمة ميزان المدفوعات في الأرجنتين، أواخر عام ٢٠٠١، والانكماش الحاد في مستوياتها من الناتج المحلي الإجمالي، أوضح مثال على ذلك.

وبدأت مرحلة جديدة للتغيير اعتباراً من العام ٢٠٠٢، فقد تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لميركوسور؛ مما عزز التجارة في اقتصادات الكتلة، كما أن ثمة عاملاً رئيسياً آخر له علاقة بتطور أسعار السلع الأساسية الدولية. فظهور الصين، والهند، وبلدان آسيوية أخرى كأسواق رئيسية مستهلكة للمواد الخام، زاد الطلب عليها لدرجة كبيرة ورفع أسعارها. وقد استفادت الدول الأميركية اللاتينية عموماً، وأعضاء «ميركوسور»، بشكل خاص، من هذه التغييرات؛ كونهم مصدرين رئيسيين للمواد الأولية.

٢٩ - IMF "World Economic Outlook Database April 2011", <http://www.imf.org>

٣٠ - Molteni, Gabriel R, and Gonzalo De León, Lucía Giudice, 20 Years on: The Achievements and Pending Challenges of MERCOSUR, Integration & Trade Journal, Volume 15, No. 33, July-December, 2011, p.49-51

مع ذلك، فإن السوق التي استهدفت من خلالها تطوير التكامل الاقتصادي بين دولها لم تنجح حتى في إحراز نتائج يمكن اعتبارها متقدمة بشكل مُرضٍ على المستوى التجاري، مع ملاحظة التباينات الكبيرة داخل الكتلة، في ما يتعلق بالحجم، والسكان والنتائج المحلي الإجمالي، وبالأهمية النسبية لكل دولة منها في التجارة الإقليمية، والدور الذي تلعبه في التجارة الخارجية.

سادساً. اتحاد دول أميركا الجنوبية، «أوناسور»

من أجل هزيمة منطقة التجارة الحرة للأميركتين، «فتا»، وإيجاد صيغة بديلة لوحدة إقليمية تواجه كل محاولات واشنطن لصياغة هذه الوحدة، تحت سيطرتها وفي دائرة نفوذها الاقتصادي، والسياسي، كان لابد من تشكيل كيان إقليمي يعكس تصورات حكومات المنطقة لتنمية اقتصادية واجتماعية خارج الهيمنة الأميركية، ويعبّد لهذه الدول طريقاً يسمح بمجال أوسع للمناورة، ويتبلور من خلاله النموذج الإنمائي المختلف الذي سعى لتشكيله قادة ما بعد الليبرالية الجديدة، وهو ما يسعى إليه اتحاد دول أميركا الجنوبية. بالإسبانية «Unión de Naciones Suramericanas UNASUR»، أو «أوناسور».

يُعدّ تأسيس «أوناسور» إعادة تعريف لوحدة أميركا اللاتينية، ونسخة جديدة منها أنشئت من أجل أهداف استقلالية في الاقتصاد والأمن والتنمية والسياسة فرضتها الضغوط المعاصرة للعولمة، وضرورات خلق عالم متعدد القطبية غير خاضع للولايات المتحدة.

بدأ التاريخ المبكر لاتحاد دول أميركا الجنوبية مع الاقتراح البرازيلي لـ «منطقة التجارة الحرة الأميركية الجنوبية» (South American Free Trade Area (SAFTA)، أو «سافتا»، لكنها لم تتطور إلى منظمة إقليمية، وظلت تتحرك في إطار سلسلة من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية، أو المتعددة الأطراف ضمن «رابطة تكامل أميركا اللاتينية» (ALADI).

ظل القادة الجنوبيون يؤكدون أن «سافتا» هي العمود الفقري لعملية وحدة أميركا الجنوبية، تزامناً مع تطوير البرازيل، تحت قيادة كارديسو، مساعيها لدفع المفاوضات التجارية، وتقوية الجانب السياسي للعملية، وتوسيع أجنحتها، وذلك خلال قمة أميركا الجنوبية في برازيليا (٣١ آب/ أغسطس - ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) التي انطلقت خلالها مبادرة تكامل البنى التحتية الإقليمية في أميركا الجنوبية، مختصرها بالإسبانية «IIRSA»، وبدأت عملية التقارب بين «مجموعة دول الأنديز» و«ميركوسور» في «سافتا»^(٣١).

وضعت الدول الجنوبية في تلك القمة الركائز الأساسية لمشروع أميركي جنوبي، أو لاها تنسيق السياسات الخارجية لصنع مجموعة إقليمية أميركية جنوبية في النظام الدولي، وثانيها التقارب بين «مجموعة دول الأنديز»، و«ميركوسور» وشيلي وغيانا وسورينام في «سافتا». وثالثها، التعاون والتكامل في مجالات الطاقة والاتصالات من خلال مبادرة البنى التحتية «IIRSA». كذلك وسّعت هذه الدول هامش مجالات التعاون ليشمل معالجة الاختلالات الإقليمية، والتعاون المالي، مع اقتراح لإنشاء «بنك الجنوب».

جُددت هذه الأهداف خلال قمة أميركا الجنوبية الثانية، المنعقدة في غواياكيل (الإكوادور) في ٢٦ و ٢٧

Sanahuja, José Antonio, Post-liberal Regionalism in South America: The Case of UNASUR, European University Institute, Florence Robert Schuman Centre For Advanced Studies, Global Governance Programme-13, RSCAS 2012/05, p.9

تموز/ يوليو ٢٠٠٢. ثم كان تشكيل مجموعة دول أميركا الجنوبية، The South American Community of Nations (CSN) في القمة الثالثة لرؤساء الدول الجنوبية، التي عُقدت في بيرو في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤، وخلالها وقّع رؤساء ١٢ دولة إعلان كوسكو «CUSCO» لتأسيس المجموعة، لتشمل إنشاء بنك، وعملة، وبرلمان، وجواز سفر مشترك. وقد عقد الاجتماع السنوي الأول لها في برازيليا، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥^(٣٢). وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، وقّع ممثلو ١٢ دولة المعاهدة التأسيسية لاتحاد دول أميركا الجنوبية (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، غيانا، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا).

تسوية النزاعات الإقليمية ومجلس دفاع أميركا الجنوبية

شكّل «اتحاد دول أميركا الجنوبية» بديلاً حقيقياً لتدخل الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الأكبر، لتسوية المنازعات بين الدول اللاتينية، وهو الدور الذي طالما حرصت على الاضطلاع به، خاصة أنها تسيطر فعلياً على «منظمة الدول الأميركية»، وكان لازماً على الدول اللاتينية، وفي إطار مشروعها الإقليمي للحد من هيمنة الولايات المتحدة، وتسيير شؤونها الخاصة، ومواجهة ما تقابله من أزمات دون تدخل من الجارة الشمالية الكبرى، بصفتها القائد الإقليمي، أن تمتلك تلك الدول زمام المبادرة لتسوية نزاعاتها، وحل أزماتها، وسحب القيادة من الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار، ومنذ تطور المباحثات حول تشكيل الاتحاد، ككيان إقليمي جنوبي، أولت الحكومات المكونة له اهتماماً بمسألة التكامل على المستوى العسكري والدفاعي، وخلق قيادة عسكرية أميركية جنوبية، تُقلّص من حجم النفوذ العسكري للولايات المتحدة في القارة الممتد عبر عدة عقود، متمثلاً في القواعد العسكرية الأميركية، والمساعدات العسكرية، والمدربين العسكريين الأميركيين.

وبعد تأسيس الاتحاد اتفقت دوله على تأسيس «مجلس دفاع أميركا الجنوبية» The South American Defence Council، اختصاره بالإسبانية CDS، بمشاركة وزراء دفاع كل من: الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وأوروغواي، وبوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور، وبيرو، وغويانا، وسورينام، وفنزويلا، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، عبر دعم التعاون العسكري المتعدد الأطراف في قضايا الدفاع الخاصة بدول أميركا الجنوبية، وللإضطلاع بدور رئيسي في حل النزاعات السياسية المشتركة، خاصة نزاعات الحدود. وتشمل أهدافه إنشاء منطقة سلام أميركية جنوبية خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وصناعة «هوية» دفاع أميركية جنوبية، لتعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الدفاعية، والسيطرة السيادية على الموارد الطبيعية في المنطقة.

في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ عقدت الدول الإثنتا عشرة الأعضاء الاجتماع الأول لمجلس الدفاع، في تشيلي، وأكد المجتمعون بشكل واضح أن المجلس هو هيئة تتبع «أوناسور»، للحوار والتعاون السياسي في أمور الدفاع، استناداً إلى مفهوم تكاملي للأمن، أي أن المجلس ليس تحالفاً عسكرياً، ولا منظمة دفاع، كما أنه لا يحتوي على بند الدفاع المشترك^(٣٣).

.Ibid, p.9 - 10 - ٣٢

Ishmael, Odeen, , South American Defence Council moves to cement mutual trust, 28 March, 2009, http://www.guyana.org/commentary/commentary_032609.html -٣٣

تجدر الإشارة إلى أن كولومبيا، التي تربطها علاقات عسكرية قوية بالولايات المتحدة، رفضت الانضمام إلى مجلس الدفاع، عندما اقترحت البرازيل رسمياً إنشائه، في قمة أميركا الجنوبية التي اعتمدت المعاهدة التأسيسية لأوناسور، في العام ٢٠٠٨، حيث أبدى الرئيس الكولومبي، ألفارو أوريبي، مخاوفه في ما يتعلق بما يسمى «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» المعروفة اختصاراً بالـ «فارك»، وهو تنظيم كولومبي يساري ثوري مسلح، ورغبة فنزويلا بإعطائه وضع «المحارب»، كما أن كولومبيا اشترطت الحفاظ على «منظمة الدول الأميركية»، بوصفها المنظمة الرئيسية لإدارة الأزمات في المنطقة^(٣٤).

لم يقتصر إنجاز الاتحاد على تشكيل مؤسسات معنية بالقضايا الأمنية والدفاع، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية فحسب، بل أسس أيضاً المجلس الانتخابي الذي يقوم بمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء. كما أن الاتحاد وضع في اختبارات عدة، كمنظمة إقليمية قادرة على تسوية النزاعات الداخلية في دولها، ودعم الأوضاع الدستورية فيها، وقد حل الاتحاد في هذا محل «منظمة الدول الأميركية»، كمنتدى سياسي إقليمي^(٣٥)، وبالتالي تعزيز استقلالية أميركا الجنوبية عن الولايات المتحدة، التي ووجهت بحقيقة استثناء الجنوبيين لها، وإبعادها عن لعب دور رئيسي في تسوية النزاعات الإقليمية.

إنشاء بنية مالية إقليمية جديدة:

أ- مجلس الاقتصاد والمالية وصندوق الطوارئ:

لعب «اتحاد دول أميركا الجنوبية»، دوراً مهماً في إطار مساعي دوله لإنشاء هيكل مالي جديد للإقليم، وذلك عبر تبني مبادرات لتشكيل مؤسسات مالية خاصة تساعد المنطقة على الاستقرار والاستقلال الماليين. وفي إحدى الخطوات للوصول إلى هذا الهدف أسس الاتحاد في آب/ أغسطس ٢٠١١ مجلس الاقتصاد والمالية الأميركي الجنوبي، «The UNASUR Board of Economy and Finance»، في اجتماع عُقد في ليما (بيرو).

يهدف المجلس إلى حماية أميركا الجنوبية اقتصادياً من خلال وضع حدّ لمضاربات رأس المال الأجنبي، وتعزيز التجارة الإقليمية، وتنسيق استخدام الاحتياطات النقدية، وتقوية المؤسسات المالية الإقليمية؛ على أن تكون قادرة على إنقاذ الدول مما تواجهه من صعوبات اقتصادية. وفي إطار حرص حكومات الاتحاد على حماية دوله من أي أزمة اقتصادية عالمية خطط وزراء مالية تلك الدول لإنشاء صندوق طوارئ مشترك للجنوب (من ١٠ إلى ٢٠ مليار دولار)، من أجل توفير الأموال للدول الأعضاء في «اتحاد دول أميركا الجنوبية»، إذا هدد عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي بخلق أزمة في ميزان المدفوعات. على أن يُؤسّس الصندوق من خلال توسيع نطاق «صندوق الاحتياطي لأميركا اللاتينية» (FLAR)، وهو منظمة أنشئت من أجل المساهمة النقدية في أزمة ميزان المدفوعات، وتتكون من خمس دول أنديزية (بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو، فنزويلا)،

Sanahuja, José Antonio, Op.Cit., p.18 -٣٤

Arenas-García, Nahuel, Op.Cit., p.75 -٣٥

وانضمت إليها كوستاريكا في العام ٢٠٠٠، وأوروغواي في العام ٢٠٠٩، وباراغواي في العام ٢٠١٣ (٣٦). كذلك قرّر الاتحاد إنشاء «صندوق الاستقرار الإقليمي»؛ لتقديم المساعدة في أي حالة من حالات عجز الموازنة، من خلال منح تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل.

واهتم الاتحاد عبر هيئته المالية بدعم السوق الإقليمية، وإعادة النظر في نظام القروض والمدفوعات، وتوسيع نطاق استخدام العملات المحلية؛ من أجل تسوية المدفوعات الإقليمية البينية، تلك المبادرة التي ترتبط بعملية الدورة المالية في المنطقة في العقود الأخيرة.

ب- بنك الجنوب:

في إطار تغيير البنية المالية الإقليمية اهتم الاتحاد بدعم وتسريع إنشاء المؤسسة المالية التي أعطت زخمًا لعملية التكامل الاقتصادي في المنطقة، وتُمثل إحدى أهم آليات الاستقلال المالي الإقليمي: «بنك الجنوب».

في شباط/فبراير ٢٠٠٧ انطلقت مبادرة فنزويلية - أرجنتينية، من قبل رئيسي الدولتين، هوغو شافيز، ونيسستور كريتشنر، من أجل تأسيس بنك الجنوب (el Banco del Sur)، كبديل طموح لصندوق النقد والبنك الدوليين، في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وغيرهما من بنوك التنمية النيوليبرالية التي تعمل في جميع أنحاء أميركا الجنوبية. وبعدها أُلحقت المبادرة باقتراح رسمي، واستمرت المفاوضات طوال العام ٢٠٠٧، وفي نهايته كانت سبع دول جنوبية قد وقعت ميثاق إنشاء البنك (فنزويلا، الأرجنتين، البرازيل، الإكوادور، بوليفيا، باراغواي، أوروغواي).

ظل تأسيس البنك رسميًا معطلًا حتى العام ٢٠١١ انتظارًا للتصديق برلمانات الدول على المعاهدة التأسيسية، فحتى أيار/مايو كان قد صدّق على الاتفاقية برلمان كل من الإكوادور وفنزويلا، وفي نهاية العام، كانت برلمانات خمس دول من السبع قد صدقت عليها. في أثناء ذلك كانت فنزويلا والإكوادور تُلحان على ضرورة تسريع إنشاء البنك، واقترحت الأخيرة البدء بتخطيط تنفيذ مشروعات على أن يُشكّل صندوق ائتماني لكل مشروع، مثل: استخدام أموال البنك لبناء نظام للمختبرات يضمن الرعاية الصحية للناس في جميع أنحاء المنطقة، والسعي لإنتاج أدوية جديدة generic medicines، مع إمكانية تمويل الأبحاث الخاصة بعلاج أمراض مثل الليشمانيا والسل والملاريا، تلك الأمراض التي لا تهتم شركات الدواء العابرة للقوميات بعلاجها لأنها غير مربحة (٣٧).

انعكس الخلاف في عدم حصول التكامل الاقتصادي على حيز مناسب داخل «أوناسور» منذ البداية، أي في معاهدة تأسيسه ذلك أن مؤسسي اتحاد دول أميركا الجنوبية الذي يتكون من دول سياستها الاقتصادية متباينة، تجنّبوا الالتزام بسياسات مشتركة مرتبطة بالتكامل الاقتصادي، نظرًا لتعارض الرؤى، وهو ما يعدّ من أهم التحديات التي يواجهها ليس الاتحاد فحسب، بل المشروع الإقليمي برمّته. فعلى الرغم من اتساع

Sanahuja, José Antonio, Op.Cit., p. 16 - ٣٦

Bank of the South to Initiate Operations this Year, 20 May, 2011, <http://venezuelanalysis.com> - ٣٧

مساحة الاتفاق بين دوله حول الأجندات السياسية والاجتماعية والدفاعية والأمنية، كان الاهتمام بالتكامل الاقتصادي أقل؛ وكان الاختلاف حول كيفية صياغة سياسات تنموية، فالاتحاد الذي يضم دولاً تتبنى فكراً يدعم التنمية الذاتية المستقلة، كفرنزويلا وبوليفيا وإكوادور، يضم أيضاً دولاً لا تزال ملتزمة بالإقليمية المفتوحة (كولومبيا وبيرو وشيلي)، وتفضل تصميماً مؤسسياً مرناً قادراً على تضمين استراتيجيات دولية مختلفة في المسائل الاقتصادية.

لذا، عملت دول «أوناسور»، في أثناء تشكله ككيان جامع يعبر عن المشروع الإقليمي الجنوب أميركي، على أن تتجنب في نصف المعاهدة التأسيسية احتمالية النزاعات حول التكامل التجاري والاقتصادي، مع السماح بعضوية الدول بالإستراتيجيات الاقتصادية الدولية المختلفة، حتى تكاد تبدو أهداف الاتحاد، في ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والتجاري غير واضحة في جدول أعمال أهدافه كثيرة، أو غير كافية لاعتبار «أوناسور» إطاراً للتكامل الاقتصادي، بينما ركزت المعاهدة على التعاون، والسياسات المشتركة في المجالات غير التجارية. وهو ما يؤشر إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن دور المنظمة في تشكيل منطقة اقتصادية أميركية جنوبية.

خاتمة

إن عملية التكامل الإقليمي اللاتيني تواجه تحديات عدة لا تقتصر على الداخلي منها فحسب، فهي تواجه أيضاً تحديات خارجية، أو داخل السياق الإقليمي، لكن بدفع قوى خارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، صاحبة النفوذ التاريخي والمصالح العريضة في المنطقة، والتي أوشكت في السنوات الأخيرة التي انشغلت فيها بمناطق أخرى في العالم، أن تشكل كل دولة من دول المنطقة على حدة مشكلة بالنسبة لها، مع اطراد خروج الحكومات اللاتينية واحدة بعد الأخرى من مظلة سيطرة واشنطن، بل تجتمع تلك الدول لخلق مظلة جديدة لا تستثني منها واشنطن فحسب، بل في مواجهة نفوذها وهيمنتها أيضاً.

صحيح أن هيمنة الولايات المتحدة لم تنته بشكل كامل، ولكن هذا لا يمنع أن ثمة عملية قيد التنفيذ تستهدف ذلك، ويرتهن نجاحها بالقدرة على تجاوز معوقات عملها، ومحاولات إفشالها التي تركز على التناقضات، وتسعى إلى استغلالها من أجل زيادتها والبناء عليها لخلق تكتلات مضادة تمكنها من الحفاظ على قواعد اللعبة، في مواجهة عملية خلق البديل.

عرقلة جهود التكامل، من الخارج، باستخدام الحكومات الساعية للحفاظ على مصالحها الخاصة، والإبقاء على نمط التبعية للشمال، وتتجلى في مواصلة التفاوض من أجل مزيد من اتفاقيات التجارة الحرة، وتأسيس «تحالف المحيط الهادئ»، المكوّن من المدافعين بتطرف عن السوق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي، ففي السياق الإقليمي الحالي يعتبر تحالف المحيط الهادئ نقيضاً لألبا سياسياً، ولـ «ميركوسور» اقتصادياً.

- Al Attar, Mohsen and Rosalie Miller, Towards an Emancipatory International Law: the Bolivarian Reconstruction, *Third World Quarterly*, Vol. 31, No. 2, 2010.
- Arenas-García, Nahuel, 21st Century Regionalism in South America: UNASUR and the Search for Development Alternatives', *eSharp*, Issue 18: Challenges of Development (2012), pp. 64-85, <http://www.gla.ac.uk/esharp>
- Bank of the South to Initiate Operations this Year, 20 May, 2011, <http://venezuelanalysis.com>
- Bolivia signs Mercosur incorporation protocol and becomes sixth member, December 8th 2012, *South Atlantic News Agency*, <http://en.mercopress.com>
- Boothroy, Rachael, ALBA advances towards "Alternative Economic Model", pursues anti-imperialist agenda, 6 February, 2012, <http://venezuelanalysis.com/news/6789>
- Bowen, J.D., Empty Words? Indigenous Social Movements and the Language of Liberalism in Contemporary Ecuador, Paper presented at the 67th Annual Conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, IL, April 2-5, 2009.
- Connolly, Michelle and Jenessa Gunther, Mercosur: Implications for Growth in Member No.7, May 1999.
- Heine, Jorge, Regional Integration and Political Cooperation in Latin America, *Latin American research review*, 01/2012, Vol. 47 Issue 3, pp.209-217.
- IMF "World Economic Outlook Database April 2011", <http://www.imf.org>
- Ishmael, Odeen, South American Defence Council moves to cement mutual trust, 28 March, 2009, http://www.guyana.org/commentary/commentary_032609.html
- Janicke, Kiraz, Eighth ALBA Summit in Havana Marks Achievements & Challenges of Regional Integration, 14 December 2009, VENEZUELANALYSIS.COM
- Katz, Claudio, Socialist Strategies in Latin America, *Monthly Review*, Volume 59, Number 4, September, 2007
- Kellogg, Paul, Regional Integration in Latin America: Dawn of an Alternative to Neoliberalism? *New Political Science*. Volume 29, Number 2, June 2007.
- Li, Minqi, After Neoliberalism: Empire, Social Democracy, or Socialism? *Monthly Review* Volume 55, Number 8, January 2004.
- Christof, Nothing New in the Western Hemisphere? The Changing State-Society Relations in Post-Neoliberal Regimes of Latin America, Paper presented at the SASE's 23rd Annual Meeting Madrid, June 23-25, 2011, As part of the SASE Mini-Conference "Regulatory Regimes".
- Molteni, Gabriel R, and Gonzalo De León, Lucía Giudice, 20 Years on: The Achievements and Pending Challenges of MERCOSUR, *Integration & Trade Journal*, Volume 15, No. 33, July-December, 2011.
- Jodie, Venezuela's ALBA in the face of the Global Economic Crisis, - Neary 29 December 2008, <http://upsidedownworld.org>
- Petras, James, Imperialism and NGOs in Latin America, *Monthly Review*, Volume 49, Number 7, December 1997.
- Riggirozzi, Pia, "Crisis, Resilience and transformation: Regionalism in The South", Paper presented at the 51st ISA Convention, New Orleans, USA, 17th-20th February 2010, (panel: Latin American and Caribbean Regionalism in the Global Economic Crisis).

- Salmeron, Victor, Bank of the South to operate with USD 7 billion at the outset, 7 April, 2012, <http://www.eluniversal.com>

- Sanahuja, José Antonio, Post-liberal Regionalism in South America: The Case of UNASUR, European University Institute, Florence Robert Schuman Centre For Advanced Studies, Global Governance Programme-13, RSCAS 2012/05

- Stephen, B. Kaplan, To Spend or Not To Spend: Globalization and Latin American Elections, Department of Political Science, Yale University, 2007.

- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، بيروت، ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٦.

- رسالة فنزويلا الاشتراكية، رقم (٨)، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

- رسالة فنزويلا الاشتراكية، رقم (١٠)، ٦ أبريل ٢٠١٠.

- مارتن هارت لانزبيرغ، البديل البوليفاري في أميركا اللاتينية وتجربة بنك الجنوب تحديات ووعود، ترجمة الفاضل الهاشمي، ٢٠٠٩/١٢/٢، <http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/8045-2009-12-02-07-53-38>

- مدحت الزاهد (تحرير)، أزمة التنظيم بين الدولة والمجتمع، المؤتمر السنوي لحالة الديمقراطية في مصر ٢٠٠٩، (انظر: مدحت الزاهد، ديمقراطية المشاركة، تجارب لاتينية)، القاهرة، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٩، ص ٢٤٢.

ثب المحتويات

١	مقدمة
٣	أولاً - الإقليمية المفتوحة و«توافق واشنطن»
٧	ثانياً - إقليمية ما بعد الليبرالية الجديدة
٩	ثالثاً - الديمقراطية التشاركية وتراكم تجارب الحركات الاجتماعية
١١	رابعاً - التحالف البوليفاري للشعوب الأمريكية (ألبا)
١١	- التجارة العادلة؛
١١	- العملة الإقليمية «سوكر»؛
١٣	- بنك «ألبا»؛
١٣	- الزراعة للاكتفاء الذاتي لا للربح
١٤	خامساً - السوق المشتركة الجنوبية «ميركوسور»
١٥	- تجارة «ميركوسور»
١٦	سادساً - اتحاد دول أمريكا الجنوبية «أوناسور»:
١٧	- تسوية النزاعات الإقليمية ومجلس دفاع أمريكا الجنوبية؛
١٨	- إنشاء بنية مالية إقليمية جديدة:
١٨	أ- مجلس الاقتصاد والمالية وصندوق الطوارئ؛
١٩	ب- بنك الجنوب
٢٠	خاتمة
٢١	المراجع



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P. O. Box: 24/47

Beirut – Lebanon